VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**5-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**Egyptian drug production in danger**
PAGE:	**20**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Hossam Zayd**

«الدواء المصرى» فى خطر

تحقيق : حسام زايد

بلغ عدد السكان فى مصر ٩٠ مليونا طبقا لآخر الاحصائيات .. و ٩٣٪ من هؤلاء يعتمدون فى علاج امراضهم على ادوية مصنعة فى مصر، بما يقدر بنحو ٣٠ مليار جنيه سنويا، حيث يؤكد الخبراء ان ٨٠٪ من الانتاج الدوائى محلى، و٢٠٪ مستورد.. فهى صناعة بكل المقاييس تشكل امنا قوميا، ورغم ذلك فإن خبراء وشيوخ صناعة الادوية فى مصر يؤكدون انها تتدهور وتتآكل وقد تختفى من السوق المصرية خلال ٣ سنوات اذا استمر تجاهل اصحاب القرار من اتخاذ قراراتهم الصعبة والتى تمثل فى تلك اللحظات «انبوبة اكسجين» يتم ضخها لإنقاذها من الفناء وتعريض حياة المرضى المصريين لأزمة حقيقية لن يخرجهم منها الا الاعتماد على الأدوية المستوردة بقيمة تساوى عشرة أضعاف المنتج المحلى.

إنشاء هيئة عليا مستقلة للدواء أساس النهضة.. وتحريك الأسعار فورا بمثابة «الأكسجين»

د. عمر الأحمدى: ٢٠٠ صنف دوائى غير متوافر بالأسواق .. وترتفع إلى ٣٠٠ خلال ٦ أشهر

تساؤلات كثيرة سوف يكشف اجاباتها هذا التحقيق التفصيلى حول ما تعانى منه الصناعة كما يؤكد خبراؤها والتى تدور منذ سنوات بلغت ١٥ عاما حول التسعير والتسجيل والتحليل والتصدير والتبعية والجودة، وتصنيع المواد الخام، حيث يوجد اكثر من ٢٥٠ صنفا ناقصا من الأسواق وليس له بديل او مثيل، والنتيجة تلبية الاحتياجات من اسواق اجنبية بتكلفة تفوق ميزانية وقدرة المريض المصرى بكل المقاييس رغم ان السبب الرئيسى فى نظر الخبراء لتدهور الاوضاع هو الرغبة فى حماية ودعم المريض المصرى من رفع اسعار الادوية التى يعتمد عليها .. إلا ان النتيجة لم تتحقق..

بداية يقول الدكتور احمد العزبى رئيس غرفة صناعة الدواء، ان صناعة الدواء فى مصر امن قومى وهى صناعة قديمة، ومصر كانت رائدة فى تلك الصناعة على مستوى العالم الثالث، وشركة مصر للادوية من احدى الشركات التى انشأها طلعت حرب قبل الثورة لتوفير الدواء، بسعر مناسب للشعب، وجاءت الثورة وحدث تأميم الشركات، وانشئت شركات القطاع العام على احدث مستوى وقتها وهى الآن شركات قطاع أعمال، وكانت تستحوذ على ٦٠٪ من السوق المصرية، وفى بداية الخمسينات بدا العالم كله يتجه الى تقنين صناعة الدواء ليكون فعالا وامنا بشكل موحد بغض النظر عن مكان تصنيعه وسلطة الصحة العالمية وضعت قواعد التصنيع الجيد لضمان الجودة والأمان للتصنيع تحت معايير عالمية معترف بها ومتفق عليها بصرف النظر عن مكان صناعة الدواء، وهذا ليس له علاقة بالتكلفة أو الخسارة للمنتج، وبالتالى جودة المنتج المصرى غير قابلة للمنافسة طالما ان المصنع يعمل تحت منظومة التصنيع الجيد.

وتعانى صناعة الدواء فى مصر من عدم واقعية التسعير بشكل اساسى وهذا ينطبق فى مصر يعود الى خوف صاحب القرار من رد الفعل الاعلامى بتحميل المواطن ذى القدرات المالية المحدودة رفع اسعار الدواء، وبالتالى فهو يتجنب هذا الملف، فيؤجله لنظره للوزير الجديد القادم.. واصبح كل وزير يأتى يجلس معنا ويتفهم مشاكلنا ويتعاطف معنا ولكن لا تصدر قرارات تؤدى إلى تغيير الصورة، فهو ملف شائك ومعقد يخاف المسئولون من الدخول فى مجرياته وسراديبه ولكن المشكلة تتفاقم.

ضعف الرقابة والجودة

وحول ضعف الرقابة وجودة التصنيع يقول الدكتور رستم الجهات التى تطبق وتشرف على جودة التصنيع وزارة الصحة، وبالتالى اذا كان لدينا مصانع وحاصلة على الشهادات المصرية والعالمية بمعايير التصنيع الجيد فلا يمكن ان نشكك فى فاعلية او امان منتجها، ولدينا فى مصر ١٢٠ مصنعا قائما وينتج و٨٠ مصنعا تحت الانشاء،باستثمارات تتعدى ٨ مليارات جنيه، وجميع المصانع مرخصة من وزارة الصحة وتنتج تحت اشراف الوزارة كما يوجد ما يعرف بالمعيار الدولى وهى قواعد التصنيع الجيد التى تضعها منظمة الصحة العالمية وتتبناها وزارة الصحة المصرية، وعمليات التصدير التى تقوم بها شركات الدواء المصرية اكبر دليل على تنفيذ تلك المعايير، وعلى سبيل المثال الشركة المصرية التى اسألها تصدر الى اكثر من ٦٥ دولة اجنبية منها دول عربية، وافريقية، واوروبية، وانجلترا، وتلك الدول لا تقبل التصدير اليها الا بعد التفتيش على المصانع لتتأكد انه يطبق معايير الجودة.

ويقول العزبى رئيس الغرفة كل المصانع المرخصة من وزارة الصحة تخضع للتفتيش، وتتوافر لديها مواصفات الجودة العالمية، وهناك ٨ مصانع حصلت على شهادات تطبيق الجودة العالمية بحيث يمكنها التصدير.

د. أسامة رستم:

٣ سنوات فقط لانهيار

وحول ضعف الرقابة وجودة التصنيع يقول الدكتور رستم الجهات التى تطبق وتشرف على جودة التصنيع وزارة الصحة، وبالتالى اذا كان لدينا مصانع وحاصلة على الشهادات المصرية والعالمية بمعايير التصنيع الجيد فلا يمكن ان نشكك فى فاعلية او امان منتجها، ولدينا فى مصر ١٢٠ مصنعا قائما وينتج و٨٠ مصنعا تحت الانشاء،باستثمارات تتعدى ٨ مليارات جنيه، وجميع المصانع مرخصة من وزارة الصحة وتنتج تحت اشراف الوزارة كما يوجد ما يعرف بالمعيار الدولى وهى قواعد التصنيع الجيد التى تضعها منظمة الصحة العالمية وتتبناها وزارة الصحة المصرية، وعمليات التصدير التى تقوم بها شركات الدواء المصرية اكبر دليل على تنفيذ تلك المعايير، وعلى سبيل المثال الشركة المصرية التى اسألها تصدر الى اكثر من ٦٥ دولة اجنبية منها دول عربية، وافريقية، واوروبية، وانجلترا، وتلك الدول لا تقبل التصدير اليها الا بعد التفتيش على المصانع لتتأكد انه يطبق معايير الجودة.

ويقول العزبى رئيس الغرفة كل المصانع المرخصة من وزارة الصحة تخضع للتفتيش، وتتوافر لديها مواصفات الجودة العالمية، وهناك ٨ مصانع حصلت على شهادات تطبيق الجودة العالمية بحيث يمكنها التصدير.

وفى ظل هذا الوضع الذى يعانى منه الدواء المصرى، ونسبة ١٠٪ بالاسم الاجنبى، والباقى تحصل عليه الشركة العالمية.

ومع ذلك يتم تقييم العبوات الاجنبية التى قمنا بتوريدها من نفس المنتج ان فاعليتها افضل، ويقيم بـ ١٠ نقاط بينما يحصل المصرى على ٧ نقاط فقط.. والمشكلة ان تناول الدواء دون ثقة فيه يؤثر على نتيجته.

لا للتشكيك فى جودة المصرى

وكل من يشكك فى جودة وفاعلية وامان الدواء المصرى عليه ان يثبت ذلك علميا من خلال دراسة محلية تشمل عدد المرضى، طبقا للمعايير العالمية المتعارف عليها فى اجراء تلك الدراسات.. ولا يصح ان يتم تداول الآراء الشخصية حول فاعلية الدواء، بالاقوال المرسلة التى ليس لها سند علمى، او بالاحساس الشخصى فقط.

ومن المشاكل والقيود التى تضعها وزارة الصحة لستجيل مستحضر دوائى يقول نائب رئيس غرفة الدواء بداية تقديم ملف الدواء، واجراء دراسات الثبات .. تستغرق من عامين الى ثلاثة لاثبات ان المنتج المثيل الذى سيتم تصنيعه فى مصر يحمل نفس الجودة والفاعلية للمستحضر الاصلى، ثانيا جميع مصادر الخامة لابد ان تكون معتمدة، وجميع خطوات التصنيع تتم تحت اشراف وزارة الصحة، وأى دواء جديد يتم تسجيله وبعد الحصول على الترخيص، اول ٣ تشغيلات لا يمكن طرحها للجمهور إلا بعد ان يتم تحليلها فى وزارة الصحة للتأكد من مطابقتها، والمشكلة هنا فى التأخير الذى قد يصل إلى عام مما يقلل من تاريخ الصلاحية للمنتج.

وبعد ذلك يأتى دور التوزيع فهو يلزمنى بتخزين وتوزيع الدواء تحت درجات الحرارة المناسبة، وهناك لجنة من رابطة الموزعين للادوية، وتقوم بمعاينة المخزن للتأكد من تطبيق معايير التخزين الجيد وهى معايير عالمية ايضا.

مشكلة التسعير

والحقيقة ان جميع الشركات الاستثمارية التى انشئت فى الثمانينيات والتسعينيات تم تسعير منتجاتها الدوائية عندما كان الدولار بـ ٨٠ قرشا فى حين وصل الى ٨ جنيهات الآن، ومع ذلك نحن مطالبون ان نبيعه بنفس السعر، رغم ان جميع مستلزم والتغيير اساسا فى المناخ .. وهذا لا يعنى او يبرر انه يمكن انتاج دواء غير مطابق للمواصفات العالمية، ونحن كشركة تقوم بانتاج ٣٠ الف علبة دواء يوميا ، ولم يحدث مرة واحدة ان استعدنا منتجاتنا من السوق بسبب مشكلة، وليس لدينا مشكلة فى الجودة فى مصر او خارجها فى قطاع عريض من المصانع التى اعلمها..

وعن مظاهر التدهور يقول توقف كثير من الشركات عن ضخ الاستثمارات المطلوبة لانتاج الادوية الحديثة، بسبب المشكلة المزمنة التى تعانى منها جميعا وهى مشكلة التسعير، ومن ناحية اخرى الغموض المستقبلى من حيث التشريعات بصفة عامة لهذه الصناعة .. وتشمل تشريعات التسجيل، وعدم وجود استراتيجية واضحة لهذه الصناعة، وبعد تسعير الادوية اكبر عامل من عوامل التدهور نظرا لان ٩ وزراء تم تغييرهم منذ قيام الثورة عام ٢٠١١ ولم يلتقوا لتلك المشكلة.

ولابد ان تعى الحكومة اهمية تلك الصناعة لتلبية السوق الداخلية او كصناعة، واهميتها فى الاقتصاد، او التصدير فهى واحدة من اهم الصناعات والمجالات التى يجب ان يهتموا بها، ولكن هذا غير واضح فى بلدنا، ولا توجد ستراتيجية للاهتمام بهذه الصناعة او هذا القطاع.

كما ان الصناعة تابعة لوزارة الصحة، والافضل ان تكون تابعة لهيئة عليا للدواء، منفصلة، وتضع تقاريرها لرئيس الحكومة او رئيس الدولة، كما الوضع فى معظم الاسواق المتقدمة، مثل امريكا وانجلترا، وفى السعودية حققوا تقدما فى صناعة الدواء، بعد ان اصبح لديهم هيئة عليا للدواء، يرأسها ولى العهد شرفيا، وبالتالى فهى هيئة مستقلة ولها رئيس تنفيذى، ولا تتأثر بالسياسة.

وحول ما إذا كانت مصر تقوم بالتصنيع ام التجميع فقط يقول الرمادنيوس ان الاصال تم تسعيرها عندما كان الدولار بـ ٤٣ قرشا، والصناعة كل مدخلاتها بنا فيها الكوتين والحبر يتم استيراده بالدولار ، والمنطق يقول لابد من رفع السعر .. ونحن لا نريد قوانين جديدة ، وهناك قرار تسعير صدر عام ٩٠ يقول يعاد النظر كل عامين طبقا لاختلاف سعر الدولار ، وهو قرار وزارى مستقر .. والدول الغنية كل عام تعيد النظر فى سعر الدواء، طبقا لسعر الدولار بالنسبة لعملتها، فكيف يعمل بأسعار عام ٦٠.

ومن الحلول المطروحة لانقاذ الشركات الخاسرة واستمرار الصناعة يقول الدكتور رئيس القابضة ان الحلول المطروحة هى التى يتم العمل عليها اخيرا ومنها حلول قصيرة المدى، واخرى طويلة المدى وبالنسبة للقصيرة فهى تعتمد بشكل اساسى على تحريك اسعار الدواء، حتى لا نغرق فاننا نحتاج الى اكسجين وهذا هو العلاج السريع، ثانيا انتاج مستحضرات جديدة..

٣ سنوات لاختفاء صناعة الدواء

يقول الدكتور اسامة رستم نائب رئيس غرفة صناعة الدواء، ان استمرار اوضاع سوق الدواء بهذا الشكل دون تدخل وصدور قرارات للتصحيح سوف يؤدى الى انتهاء تلك الصناعة واختفائها.. كما انتهت صناعة النسيج.. فلا يعقل ان تستمر الشركات فى العمل والانتاج وهى خاسرة.. وفى كل عام كبدة الادوية الخاسرة تزيد اعدادها، وكمية الادوية المربحة تقل.

وانهيار صناعة الدواء، فى مصر يمكن ان يؤدى الى كارثة لان البديل هو المستورد، وحسب الاحصاءات الرسمية حجم سوق الدواء المتداول بسعر بيع الجمهور يبلغ ٣٢ مليار جنيه مصرى واذا توقف ذلك سوف نلجأ الى الاستيراد، وحينها يتضاعف الرقم ٥ اضعاف، فتصبح علبة الدواء، بسعر ٢٠ جنيها بعد ان كان سعرها ٤ جنيهات، وبالتالى سوف تحمل ميزانية الدولة ٤ او ٥ اضعاف العملة الصعبة التى نحتاجها

د. عادل عبدالحليم:

١٥٤ مليون جنيه

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

د. أسامة رستم:

٣ سنوات فقط لانهيار الصناعة.. واختفائها في حالة عدم صدور قرارات جريئة لانقاذها

د. عادل عبدالحليم:

١٥٤ مليون جنيه خسائر ٨ شركات دواء بقطاع الأعمال في عام

د. أحمد العزبي: ٩٣٪ من صناعة الدواء محلية.. وهناك من يريد تدميرها بالتشكيك في فاعليتها

د. رياض أرمانيوس: نعيش غموضا في تشريعات التسجيل.. وغياب استراتيجية التسعير

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET